إعداد صياغة بديلة لأهم مواد مشروع قانون الإجراءات الجنائية

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
THE ARAB CENTER FOR THE INDEPENDENCE OF THE JUDICIARY AND THE LEGAL PROFESSION
(ACIJLP)

مؤسسة دعم العدالة
JUSTICE SUPPORT FOUNDATION (JSF)

إعداد صياغة بديلة لأهم مواد مشروع قانون الإجراءات الجنائية

القاهرة فى 11 سبتمبر 2024

فـي سـياق الحملـة التـي أطلقهـا المركـز منـذ 21 أغسـطس لكشـف مخـاطر مشـروع قـانون الإجـراءات الجنائيـة، والمطالبـة بوقـف إجـراءات إصـداره وإعـادة طرحـه لحـوار مجتمعـي حقيقـي وعلنـي وشـفاف . يشـمل كـل مكونـات المجتمع المدني من نقابات وجامعات وأحزاب ومنظمات حقوقية والخبراء والشخصيات العامة.

فقد انتهـي **المركـز العربـي لاسـتقلال القضـاء والمحامـاة** مـن إعـداد صـياغة بديلـة لخمسـين مـادة محوريـة مـن مشـروع القـانون، لطرحهـا علـى خبـراء القـانون واسـاتذة الجامعـات خاصـة المعنيـين بتـدريس قـانون الاجـراءات الجنائيـة، وهـو الامـر الـذى يتطلـب افسـاح المجـال لمزيـد مـن المناقشـات وجلسـات الاسـتماع حتـى تخـرج نصـوص قـانون الاجـراءات الجنائية اكثر توازنا بين حقوق المجتمع وحقوق الافراد، وتراعى فيها المعايير الدولية لحقوق الانسان.

ويؤكـد المركـز علـى أن النقاشـات الـدائرة حاليـا فـي اللجنـة التشـريعية بمجلـس النـواب تؤكـد تمسـك الحكومـة بصـياغة المشـروع بفلسـفة أمنيـة تهـدف لزيـادة سـلطة الجهـات الأمنيـة علـي حسـاب حقـوق المـواطنين فـي موضـع الاتهـام، وهـي فلسـفة تتعـارض مـع التزامـات مصـر الدوليـة وتعهـداتها بـاحترام حقـوق الإنسـان وحرياتـه الاساسـية، والالتـزام بضمانات ومعايير المحاكمة العدالة بداية من مرحلة القبض ثم التحقيق وصولا للمحاكمة.

ويتمسـك المركـز بالمطلـب الاساسـي للحملـة، وهـو سـحب المشـروع المقـدم مـن اللجنـة التشـريعية وإعـادة طرحـه لحـوار مجتمعـي حقيقـي، وأن المركـز مسـتمر فـي أنشـطة الحملـة التـي بـدأها بإصـدار بيـان إعـلان رفضـه لمشـروع القـانون المطـروح، ثـم نظـم المركـز ورشـة عمـل علـي مسـتوي الخبـراء ضـمت نخبـة مـن خبـراء القـانون والتـي انتهـت إلـي التوصـية بوقـف مناقشـة المشـروع فـي شـكله الحـالي، كمـا أصـدر المركـز ورقـة قانونيـة تضـمنت تحليـل لأهـم عشـرة مخالفات جوهرية بالمشروع للدستور ومعايير المحاكمة العادلة.

ويؤكـد المركـز علـى مطلبـه العاجـل بضـرورة الاسـراع فـي إخـلاء سـبيل كـل المحبوسـين احتياطيـا بالمخالفـة لقـانون الإجـراءات الجنائيـة الحـالي . لحـين تعـديل النصـوص المتعلقـة بـالحبس الاحتيـاطي دون الانتظـار لتعـديل القـانون بأكمله.

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة